

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 461 و أبو محمد في المغني ، فحكوا هنا روايتين أصحهما الوقوع عما يجب الإيقاع عنه

( والثانية ) : أنه يقع عما نواه ، قال أبو الحسين : وهو ظاهر كلام أبي بكر . وقال أبو محمد : وهو قول أبي بكر ، ولم يحكوا القول بالبطلان هنا ، مع حكايتهما قول أبي بكر ثم . انتهى . .

وحكم نائب المعصوب أو الميت يحرم بتطوع أو نذر عن عليه حجة الإسلام حكم ما لو أحرم هو كذلك ، إذ حكم النائب حكم المنوب عنه ، نعم له أن يستنيب رجلين أحدهما يحرم بالفريضة والآخر بالمنذورة في سنة واحدة ، لكن أيهما أحرم أولاً وقع عن الفريضة ، ثم الثاني عن النذر ، قاله أبو محمد ( الثالث ) : العمرة إن قيل بوجوبها كالحج فيما تقدم ، واللاّهُ أعلم . .

قال : ومن حج وهو غير بالغ فبلغ ، أو عبد فعنق فعليه الحج . .  
ش : من حج وهو صبي أو بلغ أو [ وهو ] عبد ثم عتق لم يجزئهما عن حجة الإسلام ، وعليهما الحج بعد البلوغ والعتق . .

1435 لما روى ابن عباس رضي اللّاهُ عنهما قال : قال رسول اللّاهُ ( أيما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما أعرابي حج ثم هاجر فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه حجة أخرى ) رواه البيهقي [ وغيره ] وقال بعض الحفاظ : ولم يرفعه إلا يزيد بن زريع عن شعبة وهو ثقة . .

1436 وعن محمد بن كعب القرظي عن النبي قال ( أيما صبي حج به أهله فمات أجزاء عنه ، فإن أدرك فعليه الحج ، وأيما رجل مملوك حج به أهله ، فمات أجزاء عنه ، فإن عتق فعليه الحج ) ذكره أحمد في رواية ابنه عبد اللّاهُ هكذا مرسلًا ولأنهما فعلا الحج قبل وجوبه عليهما فلم يجزئهما ، أصله إذا صلى الصبي الصلاة ثم بلغ في وقتها ، مع أن هذا قول عامة أهل العلم إلا شذوذًا ، بل قد حكاه الترمذي إجماعًا . .

وقد فهم [ من ] كلام الخرقى أنه يصح حج الصبي والعبد ، ولا ريب في ذلك لما تقدم ، ولأن العبد من أهل العبادات والتكاليف في الجملة . .

1437 وروى ابن عباس رضي اللّاهُ عنهما عن النبي أنه لقي ركبًا بالروحاء فقال ( من القوم ؟ ) قالوا : المسلمون . فقالوا : من أنت ؟ قال ( أنا رسول اللّاهُ ) فرفعت إليه

امرأة صبياءً فقالت : ألهدا حج ؟ قال ( نعم ولك أجر ) رواه مسلم وأبو داود والنسائي ،  
وفي رواية لمسلم ( صبياءً صغيراً ) .